الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4620 | الخميس | 25 ذي الحجة 1444 هـ | 13 يوليو 2023 م | السنة السادسة عشرة

في زيارة نادرة للمدينة.. عباس يتعهد بإعمار جنين ومخيمها

إسرائيل تستغل معبرا إنسانياً للإيقاع بالفلسطينيين

«وكالات» : اختتم الرئيس الفلسطيني محمود عباس -أمس الأربعاء- زيارة نادرة لمدينة جنين بالضفة الغربية، وامتدح صمود مخيم جنين في وجه العدوان الإسرائيلي، وقال إنه بات أيقونة النضال والتحدي. وتأتي زيارة عباس بعد نحو 10 أيام من عملية عسكرية للجيش الإسرائيلي في جنين وصفت بالأعنف منذ 20 عاما.

وتعهد عباس، خلال جولة تفقدية في ساحة مخيم جنين، بإعادة إعمار فوري لمدينة جنين ومخيمها، وأشاد بتضحيات السكان ومن بينهم من قضوا وجرحوا جراء الهجوم الإسرائيلي الأخير.

وأضاف أن «مخيم جنين صمد في وجه العدوان وقدم التضحيات في سبيل الوطن، ونحن لا بد أن نتحدى كل من يريد أن يهزمنا وأن يعتدي علينا، وسنبقى في بلدنا ولن نرحل منها حتى يرحل الاحتلال عن أرضنا».

وأكد الرئيس الفلسطيني التمسك بالقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين المستقلة وبحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم، كما شدد على فرض «سلطة ودولة واحدة، وقانون واحد، وأمن واستقرار واحد»، مهددا بأن «كل من يعبث في وحدتنا وأمننا لن يرى إلا ما لا يعجبه، واليد التي ستمتد إلى وحدة الشعب وأمنه وأمانه ستقص من جذورها».

وكان عباس وصل مدينة جنين ومخيمها صباح أمس الأربعاء على متن مروحية أردنية، ولم يسبق له التوجه إلى مخيم جنين منذ توليه رئاسة السلطة عام 2005، في حين كانت زيارته الأخيرة لجنين قبل 11 عاما.

وأعلنت محافظة جنين إلغاء اجتماع كان مقررا بين عباس وممثلي الفعاليات الشعبية والرسمية في المدينة من دون توضيح أسباب ذلك.

وتأتي زيارة عباس بعد أسبوع من اقتحام قوات الاحتلال مخيم جنين، وأسفرت العملية التي استمرت لمدة 48 ساعة عن استشهاد 12 فلسطينيا ومقتل جندي للاحتلال

عباس: مخيم جنين بات أيقونة النضال والصمود والتحدي

وخلفت دمارا واسعا في المخيم.

كذلك تأتي زيارة عباس إلى المخيم -الذي يقطن فيه 18 ألف نسمة- بعد أيام من إبعاد 3 من كبار مسؤولي السلطة الفلسطينية من جنازة، وسط غضب الحشود المشاركة من رد فعل السلطة على الهجوم الإسرائيلي الأخير.

وعادة لا يقوم عباس بأي زيارات للمدن الفلسطينية، باستثناء مدينة بيت لحم التي يزورها للمشاركة في أعياد الميلاد ولقاء عدد من الزعماء الذين يزورون كنيسة المهد.

من جهة أخرى كان الستيني نعيم الشريف يرافق زوجة نجله حسن في رحلة علاجها من مرض السرطان، عندما اعتقلته قوات الاحتلال الإسرائيلي على معبر بيت حانون «إيرز» شمالي قطاع غزة، وزجت به أسيرا في «سجن نفحة»، بينما عادت المرأة المريضة إلى منزلها محملة بالحزن وأسيرة لمرضها الخبيث.

والشريف (64 عاما) واحد من 7 فلسطينيين اعتقلتهم قوات الاحتلال منذ مطلع العام الجاري، في أثناء تنقلهم من خلال معبر إيرز المخصص لسفر شريحة محدودة من قطاع غزة، جُلها من المرضى، وأعداد معلومة من العمال والتجار، وقلة من المواطنين العاديين، بعد منحهم تصاريح إسرائيلية خاصة تتيح وصولهم إلى وجهاتهم في الضفة الغربية أو الداخل (إسرائيل).

ووثقت هيئات تعنى بالأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي اعتقال 45 فلسطينيا منذ مطلع العام الجاري، من مرضى وتجار وصيادين وشبان، في أثناء محاولتهم اجتياز السياج الأمني بحثا عن فرص عمل.

وحسب وزارة شؤون الأسرى والمحررين في غزة، فإن من بين المعتقلين 7 فلسطينيين اعتقلوا على معبر «إيرز»، وهو المعبر الوحيد المخصص للأفراد على حدود غزة، ويخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة.

وقع اختيار أسرة الشريف على كبيرها نعيم لمرافقة زوجة ابنه «أم علي» في رحلة علاجها من مرض السرطان الذي تم تشخيصه قبل بضعة شهور، بعدما رفضت سلطات الاحتلال منح زوجها حسن تصريحا للسفر ومرافقتها للمستشفى الاستشاري في رام الله لتلقي العلاج غير المتوفر في المستشفيات والمؤسسات الصحية بغزة المحاصرة.

ويقول حسن (38 عاما) -في حديثه للجزيرة نت- إن والده عمل سابقا في إسرائيل لنحو 30 عاما، ولم يسبق له أن تعرض للاعتقال، وقد حصل على تصريح إسرائيلي للسفر، ورافق زوجة ابنه مرتين لعلاجها قبل أن يتم اعتقاله في مارس/آذار الماضي حين جرى اعتقاله وتحويله إلى سجن نفحة، والتحقيق معه وعرضه على المحكمة.

وتتهم إسرائيل الستيني الشريف بتحويل رصيد مكالمات لجهاز هاتف محمول لقريب للأسرة معتقل في سجون الاحتلال. ويقول حسن إن الحادثة تعود لعام 2005، «عندما طلب ابن خالي -وهو من محافظة قلقيلية بالضفة الغربية- المعتقل لدى الاحتلال بطاقة مكالمات كرصيد لهاتف محمول يستخدمه الأسرى للاطمئنان على ذويهم».

ويضطر المعتقلون في سجون الاحتلال إلى استخدام هواتف مهربة للتواصل مع أسرهم وأبنائهم، للتغلب على القيود الإسرائيلية المفروضة على الزيارات.

في يوم الاعتقال، بينما كان الشريف رفقة «أم علي» بانتظار دورهما للمرور، فاجأه ضابط مخابرات إسرائيلي باصطحابه للتحقيق، ولنحو 9 ساعات ظلت الكنة المريضة محتجزة في صالة المعبر، يتملكها الخوف والقلق المزوجان بآلام المرض، حتى تسلمت بطاقة هويتها وسُمح لها بمواصلة طريقها إلى المستشفى وحدها، حسبما نقل عنها زوجها حسن.

وقال الابن «رفضت زوجتي السفر بمفردها، وقررت العودة إلى المنزل في مدينة رفح جنوب قطاع غزة، وكانت الساعة وقتها قد تجاوزت منتصف الليل وعاشت لفترة في وضع نفسي صعب جدا، ضاعف من آلام مرضها الجسدي».

ويصنف حسن الشريف اعتقال أن والده خديعة إسرائيلية، ويقول إن «منح أي إنسان تصريح للسفر، خاصة لو كان لغرض إنساني مثل مرافقة مريضة سرطان، يعني أنه في مأمن من الاعتقال أو التعرض لأذى، غير أن والدي فقد الأمان وفقد حريته باعتقاله وهو في الـ60 من عمره».

وتستخدم وزارة شؤون الأسرى والمحررين وهيئات حقوقية أهلية وصف «مصيدة» للتعبير عن سياسة الاعتقال التي تمارسها سلطات الاحتلال على معبر «إيرز»، والتي تطول غالبا حالات إنسانية.

وقال المتحدث باسم الوزارة منتصر الناعوق -في حديث للجزيرة نت- إن الاحتلال يوظف هذا المعبر كمصيدة اعتقال، لاستدراج المستهدفين عبر منحهم التصاريح، التي تعد «موافقات أمنية»، ومن ثم يعتقلهم ويخضعهم للتحقيق لدى جهاز الأمن الإسرائيلي (الشاباك)، بهدف الابتزاز وانتزاع الاعترافات والحصول على معلومات.

وهذه السياسة -برأي الناعوق- «غير إنسانية وغير أخلاقية»، وتزداد بشاعتها باستهدافها المرضى ومرافقيهم، إضافة إلى عمال وتجار يتنقلون بحثا عن لقمة العيش.

وبدوره، يتفق رئيس الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني المحامي صلاح عبد العاطي، مع سابقيه في ما ذهبا إليه، وأكد أن تحويل الاحتلال المعابر الإنسانية لـ«فخاخ ومصائد للاعتقال» يمثل انتهاكا جسيما لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ومعايير حقوق الإنسان.

وقال عبد العاطي للجزيرة نت إن إسرائيل تستغل حاجات الناس للسفر بغية العلاج أو العمل، لابتزازهم ومساومتهم للحصول على معلومات، ومعاقبة الرافضين بالسجن.

وعن اعتقال الشريف، أكد عبد العاطي أنه لم يقم بجريمة يعاقب عليها القانون سوى عند الاحتلال، الذي لا يتوقف عن صناعة محددات وقوانين بمواصفات عنصرية، واضعا ما تمارسه إسرائيل على معبر «إيرز» في سياق «العقوبات المتعددة الأشكال التي تفرضها على غزة».

باكستان: عمران خان يعتزم الطعن في قرار اعتقاله

رئيس الوزراء الباكستاني السابق عمران خان

«وكالات» : يتجه رئيس الوزراء الباكستاني السابق عمران خان لتقديم طلب في المحكمة للطعن في مذكرة اعتقال غير قابلة للكفالة أصدرتها بحقه مفوضية الانتخابات الباكستانية، وفق محاميه تانفير راجبوت.

يأتي ذلك بعد يوم من إصدار مفوضية الانتخابات مذكرات اعتقال بحق خان، الذي تغيب مرارا عن حضور جلسات الاستماع في قضية ازدراء.

ورفعت المفوضية قضية ضد خان بزعم إدلائه بتصريحات تنطوي على ازدراء، وتحدد 25 يوليو الجاري للنظر في القضية.

ويواجه خان (70 عاما) أكثر من 100 قضية، من بينها الفساد والقتل، منذ الإطاحة به من السلطة من خلال تصويت برلماني بحجب الثقة العام الماضي، ودخل في مواجهة مع الجيش، الذي يتمتع بالنفوذ في البلاد.

وكان خان قد مثل أمام 3 محاكم مختلفة في العاصمة إسلام آباد، وحصل على الإفراج بكفالة في عدة قضايا أخرى.

حيث توقع عمران خان وقتها في كلمة بثها لأنصاره أن يتم اعتقاله على خلفية اتهامه بتحريض أتباع حزبه على قتل محام في إقليم بلوشستان جنوبي غربي باكستان.

كما اتهم الجيش وجهاز المخابرات التابع له بمحاولة تدمير حزبه السياسي صراحة، وقال إنه «ليس لديه أدنى شك» في أنه سيخضع للمحاكمة العسكرية وسيزج به في السجن.

وسبق لرئيس الوزراء الباكستاني السابق أن اعتقل في التاسع من مايو الماضي، واحتجز مدة 3 أيام، مما أثار احتجاجات عنيفة من أنصاره، ويقول خان إنه يواجه ما يقرب من 150 قضية وينفي ارتكاب أي مخالفات.

تايوان تتعقب طائرات وسفنا حربية صينية وتنشر أنظمة صواريخ

تايبيه تصدر بيانات شبه يومية عن تحركات الصين العسكرية في مضيق تايوان

«وكالات» : قالت وزارة الدفاع التايوانية إن قواتها تعقبت 38 طائرة عسكرية و9 سفن حربية صينية في محيط تايوان خلال 24 ساعة الماضية.

وذكرت الوزارة أن 6 طائرات مقاتلة من طراز «سوخوي- 30» وطائرة استطلاع بدون طيار رصدت وهي تدخل الجزء الجنوبي الغربي لمنطقة تحديد الدفاع الجوية.

وردا على ذلك، أرسل الجيش التايواني طائرات وسفنا لتحذير الجانب الصيني، كما تم نشر أنظمة صواريخ لمراقبة تحركات المقاتلات الصينية.

وتراقب تايبيه السفن الحربية الصينية في مضيق تايوان باستمرار، وتصدر عن ذلك بيانات شبه يومية.

ومنذ نهاية الحرب الأهلية الصينية عام 1949، تعتبر الصينُ جزيرة تايوان مقاطعة لم تنجح في إعادة ضمها لباقي أراضيها.

وتراجعت العلاقات بين بكين وتايبيه إلى أدنى مستوياتها منذ وصول الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى السلطة قبل أكثر من 10 سنوات، لا سيما السنوات الأخيرة، وكثفت الصين توغلاتها العسكرية في محيط هذه الجزيرة.

كوريا الجنوبية واليابان: بيونغ يانغ أطلقت صاروخا باليستيا جديدا

كوريا الشمالية كررت خلال الأشهر الماضية تجاربها الصاروخية

«وكالات» : قالت هيئة الأركان المشتركة لجيش كوريا الجنوبية في بيان أمس الأربعاء إن كوريا الشمالية أطلقت صاروخا باليستيا قبالة ساحلها الشرقي، وذلك بعد أيام من تهديد بيونغ يانغ بإسقاط طائرات التجسس الأميركية التي تنتهك مجالها الجوي.

في الوقت نفسه، أعلن خفر السواحل الياباني أن بيونغ يانغ أطلقت صاروخا باليستيا فيما يبدو، ولاحقا أفاد بأن الصاروخ الكوري الشمالي سقط خارج المنطقة الاقتصادية اليابانية.

وقالت الحكومة اليابانية إن إطلاق كوريا الشمالية صاروخا باليستيا استفزاز خطير وانتهاك للقرارات الدولية، وأضافت أن طوكيو قدمت احتجاجا شديد اللهجة على التجربة الكورية الشمالية عبر القنوات الدبلوماسية في الصين.

وتأتي التجربة الصاروخية الكورية الشمالية الجديدة والتحذيرات منها لتعيد إلى الأذهان المخاوف من ترسانة الصواريخ الباليستية والرؤوس النووية التي تمتلكها بيونغ يانغ وطورتها منذ خمسينيات القرن الماضي.

ولا تصرح بيونغ يانغ بحجم ما لديها من رؤوس نووية أو صواريخ باليستية، ولا يدخل هذا النوع من الأسلحة في إحصاءات القوة العسكرية للدول التي تقوم بإعدادها عادة جهات غير رسمية.

وتدهورت العلاقات بين الكوريتين إلى أدنى مستوياتها مع توقف الحوار وإعلان الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون بلاده دولة نووية، داعيا قيادات جيشه إلى تعزيز تطوير الترسانة العسكرية وخاصة الأسلحة النووية التكتيكية.

وفي مواجهة ذلك عززت سيول وواشنطن تعاونهما العسكري وتوعدتا بيونغ يانغ برد نووي و«إنهاء» الحكومة الحالية في كوريا الشمالية في حال استخدامها أسلحتها النووية.

مجلس حقوق الإنسان يقر مشروع قرار يدين حرق المصحف والإساءة للمقدسات الدينية

28 دولة في مجلس حقوق الإنسان صوتت لصالح القرار في مقابل 12 دولة عارضته

«وكالات» : اعتمد مجلس حقوق الإنسان في جنيف مشروع قرار تقدمت به باكستان نيابة عن منظمة التعاون الإسلامي لإدانة أعمال الكراهية الدينية مثل حرق المصحف رغم معارضة دول غربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة.

واعتبرت قطر أن حوادث حرق نسخ من القرآن الكريم تتعمد زرع الكراهية وخلق الفتن بين المسلمين وغيرهم من أبناء مجتمعاتهم» و«استفزاز ملياري إنسان حول العالم في صميم إيمانهم».

وقالت مصادر نور الدين بوزيان من جنيف إن 28 دولة معظمها إسلامية صوتت لصالح القرار، في مقابل 12 دولة عارضته أغلبها من دول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى بريطانيا والولايات المتحدة، في حين امتنعت 7 دول أغلبها من أميركا اللاتينية.

ومن أبرز ما جاء في مشروع القرار إدانة كل عمل متعمد علني يستهدف المقدسات خصوصا حرق نسخة من القرآن الكريم، كما نص على وجوب اعتماد الدول قوانين وتشريعات لملاحقة من يرتكب أفعالا تذكي روح العداء للإسلام ولعموم الأديان، وهو ما دفع الدول الغربية لرفض مشروع القرار.

وقد دعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا -الثلاثاء- الأمم المتحدة إلى التصويت ضد مشروع قرار باكستاني في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يدين أعمال الكراهية الدينية مثل حرق القرآن، معتبرة أنه يعرض حرية التعبير للخطر.

جاء ذلك خلال جلسة خاصة طارئة أقيمت بدعوة من منظمة التعاون الإسلامي في إطار فعاليات الدورة الـ53 العادية لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

وناقش المجلس المكون من 47 عضوا، مشروع القرار الذي عرضته باكستان نيابة عن منظمة التعاون الإسلامي، بشأن حملات الإساءة والاعتداء التي استهدفت القرآن الكريم مؤخرا بأوروبا، ودعا المشروع إلى إدانة الاعتداءات التي طالت القرآن ووُصفت بالكراهية الدينية.

وطلبت دول عدة بينها فرنسا وألمانيا مزيدا من الوقت للتفاوض والتوصل إلى توافق، لكن باكستان قدمت مع ذلك قرارها بعد حوالي 4 ساعات من النقاش في مجلس حقوق الإنسان بجنيف.

وقال السفير البلجيكي مارك بيكستين دو بويتسويرف باسم الكتلة الأوروبية إن «مسألة تحديد الخط الفاصل بين حرية التعبير والتحريض على الكراهية معقدة».

وبعد تمديد خطابات بعض الدول، قرر المجلس الاجتماع مرة أخرى أمس الأربعاء والتصويت على مشروع قانون الإدانة.

وكانت باكستان طلبت هذا النقاش باسم عدد من دول منظمة التعاون الإسلامي بعدما أحرق سلوان موميكا -وهو لاجئ عراقي في السويد- في 28 يونيو/حزيران الماضي صفحات من المصحف أمام أكبر مسجد في ستوكهولم وخلال يوم عيد الأضحى.

وسمحت الشرطة السويدية بالتجمع الذي أحرقت فيه صفحات من القرآن لكنها فتحت لاحقا تحقيقا في «تحريض ضد مجموعة عرقية» لأن عملية الإحراق جرت أمام مسجد، وأثار هذا الحادث سلسلة من ردود الفعل في العالم الإسلامي.

ويتضمن مشروع القرار إدانة «لكل دعوة أو تعبير عن كراهية دينية بما في ذلك الأفعال الأخيرة، العلنية والمتعمدة»، ودعوة البلدان إلى اعتماد قوانين تمكنها من تقديم المسؤولين عن هذه الأفعال إلى القضاء.

ويطلب من الأمم المتحدة تحديد البلدان التي ليس لديها مثل هذا التشريع وتنظيم طاولة مستديرة للخبراء لبحث الموضوع.

ورأى السفير الباكستاني خليل هاشمي أنه نص متوازن لا يوجه أصابع الاتهام إلى أي دولة. لكن عددا من الدول الغربية أعربت خلال المناظرات عن معارضتها لقوانين مناهضة التجديف، وفي الوقت نفسه استنكرت بشدة حرق المصحف في السويد.

وقالت السفيرة الأميركية ميشيل تايلور «نأسف لاضطرارنا للتصويت ضد هذا النص غير المتوازن لكنه يتعارض مع مواقف اتخذناها منذ فترة طويلة بشأن حرية التعبير».